مؤشر

إقليمي ودولي

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 30 أكتوبر 2025

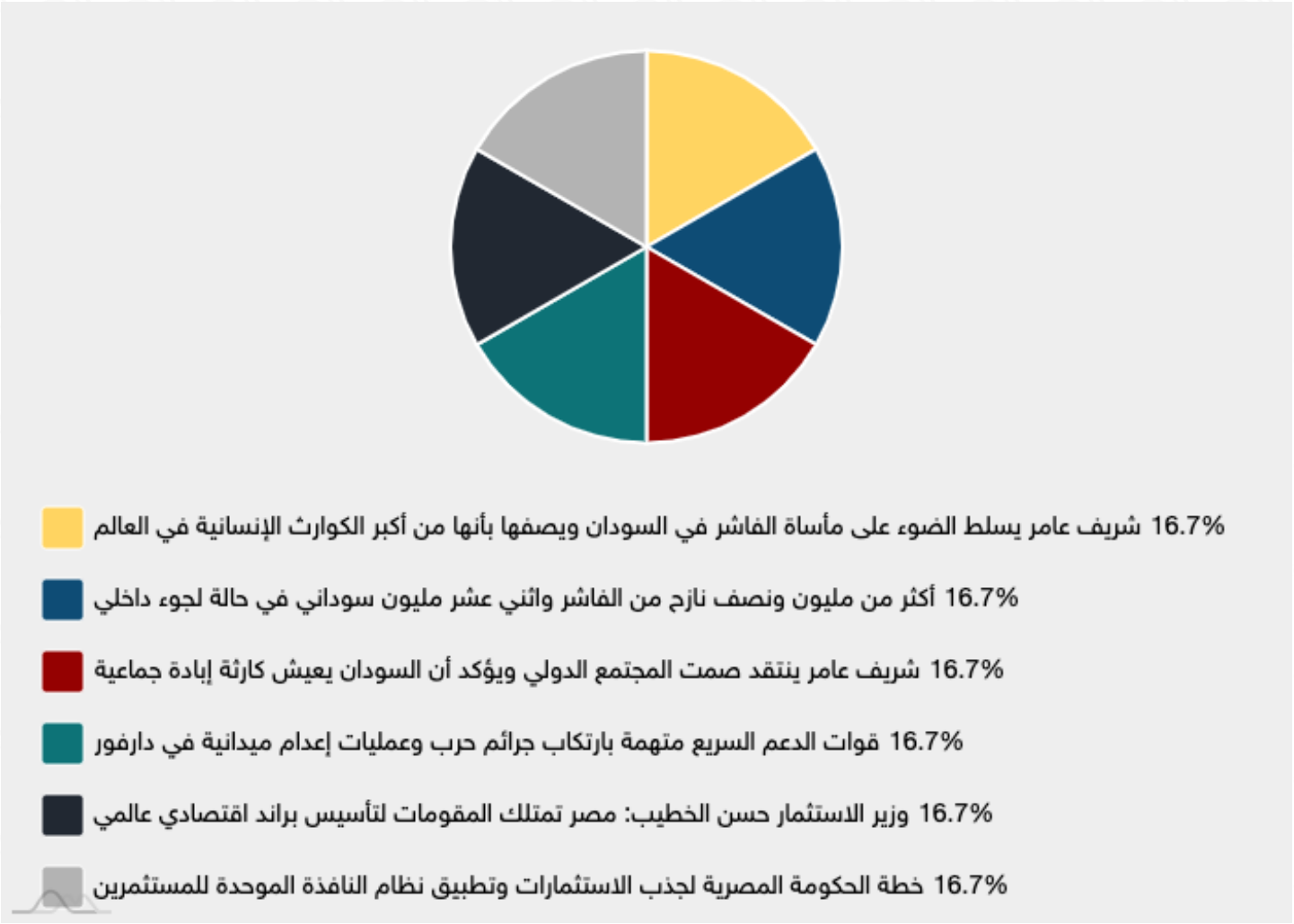

أزمات عربية متشابكة: من الوحدة المصرية–السورية إلى الحج التجاري ومأساة الفاشر

(الفضائيات . برنامج مصر النهاردة)

مضامين الفقرة الاولى : أحمد الشرع يحرج السيسي في الرياض.. والسعودية ترد على مصر بـ كيد النِسا

افتتح ناصر الحلقة باستعراض لحظات تأسيس الوحدة المصرية–السورية عام 1958، مرفقًا بلقطات أرشيفية لعبدالناصر وشكري القوتلي وإعلان الجمهورية العربية المتحدة، مشيرًا إلى أن الفكرة لم تكن سياسية فحسب، بل شكلت وعي جيلٍ كامل حتى بعد الانفصال. وأوضح أن المصريين ظلوا يحيّون العلم الموحد لسنوات طويلة، وأن ألعاب الأطفال مثل "مصر سوريا" كانت انعكاسًا شعبيًا لحلم الوحدة الذي رسخ في الوجدان العربي، رغم سقوط التجربة لاحقًا بسبب حكم الفرد والدكتاتورية العسكرية في البلدين. انتقل ناصر للحديث عن جذور الخلاف بين مصر والسعودية حول قيادة المنطقة، مشيرًا إلى أن واشنطن اكتشفت وفقًا لبعض التقارير أن السعودية تملك المال لكنها تفتقر إلى الكفاءة السياسية، فيما تظل مصر مؤهلة تاريخيًا لكنها بلا إمكانيات. واستشهد بمعلومات قال إنها من "مصادر داخل البيت الأبيض" عن أزمة وقعت خلال التحضير لمؤتمر إقليمي في شرم الشيخ، حين أصر محمد بن سلمان على استضافة المؤتمر في الرياض بشرط غياب نتنياهو، بينما ضغط ترامب لحضوره، مما دفع القاهرة للتدخل لتلبية الرغبة الأمريكية. وأوضح أن هذا الصراع تجلى مجددًا في مؤتمر "دافوس الصحراء" بالرياض، الذي شهد ظهور الرئيس السوري أحمد الشرع كضيف رئيسي وسط حضور عالمي ضخم من رؤساء صناديق الاستثمار الكبرى، معتبرًا أن الحدث يعكس محاولة سعودية لإعادة التموضع كقائدة للمشهد الإقليمي. ثم أبرز المداولات التي جرت على هامش المؤتمر بين المذيع السعودي والرئيس السوري أحمد الشرع، والتي تطرقت بشكل غير مباشر إلى "الدول التي تعيش على المعونات"، معتبرًا أنها كانت رسالة موجهة إلى مصر. ورأى أن الحوار الذي بدا فكاهيًا في ظاهره حمل في طيّاته رسائل سياسية حول الاعتماد الاقتصادي والمعونات الخارجية، إذ أكد الشرع أن "المعونات تخلق الكسل" وأن سوريا ستبني نفسها بمواردها، بينما تلقف المذيع السعودي التصريحات في سياق يوحي بمقارنة غير معلنة مع مصر. وختم ناصر بأن هذه "اللقطات الصغيرة" جزء من معركة أكبر تُخاض بالرموز والرسائل بين النخب السعودية والمصرية، وأن "افتتاح المتحف المصري الكبير" والاحتفاء بالهوية الفرعونية قد يكون بدورهِ أحد وجوه هذا التنافس على من يتصدر المشهد العربي القادم.

مضامين الفقرة الثانية : الحج بالدولار فقط.. السيسي يمنع الغلابة من الحج البري ويبيع تأشيرات القرعة للأغنياء

أنتقل ناصر إلى الاستعداد لموسم الحج ، مستعرضًا ما حدث في موسم الحج قبل الماضي 2024، حيث شهدت بعض شركات السياحة كوارث بسبب استغلال تأشيرات الحج السياحي، ما تسبب في وفاة أكثر من 650 حاجًا معظمهم من المصريين نتيجة خروجهم دون سكن أو خدمات. وأوضح ناصر أن أغلب هذه الشركات كان يديرها لواءات الجيش والداخلية، ما أدى إلى إلغاء السعودية للتأشيرات قصيرة الأجل لمصر و13 دولة أخرى، مؤكدًا أن الحكومة المصرية عززت الرقابة على الشركات لكن المساحة كانت ضيقة.

ثم عرض ناصر استعدادات موسم الحج لهذا العام، مشيرًا إلى أن وزارة السياحة أعلنت فتح استقبال طلبات الحج السياحي بداية من 22 أكتوبر 2025، على أن تنتهي اليوم 30 أكتوبر، مع إجراء القرعة يوم 4 نوفمبر، بينما حج القرعة ستنتهي طلباته يوم 6 نوفمبر. وأوضح أن الطبيعي أن كل مسلم يتمنى أداء الفريضة، وأن الدول العربية

والإسلامية تبذل جهدها لتسهيل موسم الحج لمواطنيها، إلا أن الوضع في مصر مختلف، حيث تم تحويل موسم العبادة إلى تجارة مربحة.

وأكد ناصر أن نظام السيسي أخذ التأشيرات المخصصة للمواطنين وبيعها للاغنياء بسعر 5000 دولار للتأشيرة الواحدة، محققًا أرباحًا تصل إلى حوالي 25 مليون دولار، مشيرًا إلى أن الحكومة ألغت الحج البري هذا العام وحوّلت حصته لصالح شركات الطيران، ما سيحرم كثيرًا من المواطنين ذوي الدخل المتوسط من أداء الفريضة. وأضاف أن شركات السياحة استغلت أيضًا تأشيرات خدمة الحجاج المخصصة للعمال المصريين في المجازر وخدمة الحرمين، حيث تم بيع هذه التأشيرات بأسعار تصل إلى 2000 دولار، مؤكدًا أن العمال المصريين الذين يأتون بهذه التأشيرات يظلّون آخر من يغادر الحرم بعد انتهاء الموسم.

وأشار ناصر إلى أن هذه الممارسات تحوّل موسم الحج من عبادة دينية إلى مصدر أرباح طائلة، مؤكدًا أن المواطنين العاديين محرومون من أداء الفريضة بسهولة وأمان، ولفت إلى مشاريع مفقودة مثل مشروع جسر الملك سلمان الرابط بين مصر والسعودية، الذي لم ينفذ رغم الإعلان عنه عام 2016، مستغربًا غياب أي خطط لتسهيل الحج على المواطنين.

مضامين الفقرة الثالثة: مأساة الفاشر في السودان... الدعم الإماراتي والتلاعب الإقليمي

في الفقرة الاخيرة، تناول ناصر حصار مدينة الفاشر من قبل ميليشيات الدعم السريع، الذي أدى إلى وفاة آلاف المدنيين جوعًا ومرضًا، وعرض تسجيلات فيديو وصور استغاثة الأهالي ، مؤكدا تجاهل المجتمع الدولي وانعدام أي تدخل لحماية المدنيين، وما يعكسه ذلك من مأساة حقيقية يعيشها الشعب السوداني وسط صمت العالم.

وأكد ناصر أن الإمارات تقدم دعمًا عسكريًا ولوجستيًا لميليشيات حميدتي، بما في ذلك طائرات بدون طيار وأسلحة صغيرة وثقيلة ومدافع، وأن الأراضي الليبية استخدمت كمنصة لوجستية لشحن الأسلحة إلى السودان، حسب تقارير Journal Street Wall ووكالات استخباراتية تصاعد الدعم الإماراتي دون أي عقوبات دولية، وأوضح أن هذا الدعم يهدف إلى السيطرة على الموارد السودانية مثل الذهب والأراضي الزراعية، وهو ما يزيد من خطورة الوضع ويحول السودان إلى ساحة نزاع دولي على مصالح ثرواته.

واختتم ناصر مؤكدًا على ان الصراع الإقليمي والسياسي والإعلامي، حيث اشار الي دعم السعودية الجيش السوداني سياسيًا و في حين انها تدين هجمات الدعم السريع، بينما تحاول الإمارات تبييض صورتها إعلاميًا من خلال قنواتها ووسائل الإعلام التابعة لها، وأبرز التنافس الإعلامي بين القنوات السعودية والإماراتية لتغطية الأحداث وفق الرواية المناسبة لكل طرف.

تواصل ابادة الإمارات في السودان ونتنياهو في غزة... و ديون مصر لافتتاح المتحف المصري الكبير

(الفضائيات . برنامج آخر كلام)

مضامين الفقرة الأولى: الفاشر تحت النار: انتهاكات بشرية وممارسات إماراتية مثيرة للجدل في دارفور

افتتح جاويش الحلقة بمثل "يقتل القتيل ويمشي في جنازته" واصفًا به حمدتي الذي أعلن أنه "طوى صفحة الحرب" وشكّل لجنة تحقيق بعد مقتل أكثر من 2000 مدني في يومين. وأوضح أن 177,000 مدني محاصرون في الفاشر منذ 18 شهرًا، وانقطاع المساعدات منذ أكثر من 500 يوم، مع إعدامات ميدانية واغتصاب وتعليق أطفال على الأشجار. واستعرض "أبو لولو" القائد الذي تفاخر بقتل 900 شخص، وفيديو لجندي يشجعه: "كمّل خليهم 2000!" وأكد أن الدعم السريع المدعوم إماراتيًا يسيطر على ولايات دارفور الخمس والشريط الغربي الكامل. وانتقد بجاحة مندوب الإمارات بالأمم المتحدة الذي "يدين الهجمات" بعد تمويل الميليشيا. وقارن بين نمط الإمارات في السودان ومصر واليمن وليبيا، مؤكدًا: "حكام الإمارات بينهم وبين الشعوب العربية ثأر ودم لا يسقط بالتقادم."

مضامين الفقرة الثانية: غزة - 104 شهداء والوسطاء غائبون

انتقل جاويش إلى غزة، حيث استضاف عبر الإنترنت الدكتور علي الأعور، أستاذ تسوية النزاعات من القدس المحتلة، للحديث عن استمرار المجازر الإسرائيلية رغم وقف إطلاق النار. قال جاويش إن أكثر من مائة وأربعة فلسطينيين استشهدوا خلال اثنتي عشرة ساعة فقط، بينهم خمسة وثلاثون طفلًا، جراء عشر غارات على خان يونس استهدفت المستشفيات ومراكز الإيواء ومجمع ناصر الطبي ومبنى الكهرباء والمنازل المدنية، وأن هناك ثلاثمائة وخمسين ألف مريض سكري بلا متابعة وأربعين في المائة من مرضى الكلى مهددون بفقد حياتهم. وأكدت منظمة أطباء بلا حدود أن إسرائيل تستخدم المساعدات كأداة حرب.

قال الدكتور الأعور إن ما يقوم به نتنياهو ليس فقط عدوانًا عسكريًا بل وصمة عار على جبين الإنسانية، وإن نتنياهو لديه مخطط أكبر من مجرد عودة الأسرى، وإن ما يحدث هو جينوسايد فعلي وأن دونالد ترامب شريك في هذه الجريمة التاريخية. وأضاف أن ترامب ونتنياهو متفقان تمامًا، وأن ترامب يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية عن هذه الجرائم. أوضح أيضًا أن حماس ملتزمة بوقف إطلاق النار رغم سقوط أكثر من مائة شهيد، وأنها مستمرة في البحث عن الجثامين، بينما جن جنون نتنياهو وترامب لأنهم شاهدوا خلال أربع وعشرين ساعة عناصر الشرطة في غزة يعيدون انتشارهم بالزي الأزرق وينظمون الشوارع. قال الأعور إن لو انسحب الجيش الإسرائيلي من غزة، فستسيطر حماس على كامل القطاع وتوفر الأمن والخدمات، وهذا ما لا يريد ترامب ونتنياهو للعالم أن يراه.

سأل جاويش ضيفه عن دور الوسطاء، فأجاب الأعور بأن مصر وقطر وتركيا تملكان أوراق ضغط قوية جدًا، سواء اقتصادية أو سياسية أو تتعلق بالنفط والغاز، لكنها لا تُستخدم لأن ترامب أصبح القائد الفعلي للشرق الأوسط، والقرار الآن في يد نتنياهو بضوء أخضر أمريكي. أضاف أن إسرائيل بدأت بفرض السيادة الفعلية على الضفة الغربية من خلال المصادقة على ألف وثلاثمائة وحدة استيطانية جديدة، وأنها تفرض تصاريح إسرائيلية على مناطق فلسطينية مثل بيت إكسا والنبي صموئيل، ما يعني ضمًا تدريجيًا دون إعلان. كما تحدث عن توغل إسرائيلي داخل لبنان أدى إلى مقتل موظف بلدية بليدة إبراهيم سلامة، معتبرًا أن ما حدث سيعيد النقاش حول دور حزب االله، لأن الجيش اللبناني لا يملك القدرة على مواجهة الجيش الإسرائيلي، وربما يعود حزب االله إلى الواجهة مجددًا. وختم الأعور بالتحذير من الانقسام الفلسطيني، قائلاً إن وفد فتح يرفض التوافق مع حماس حتى على لجنة إدارية بسيطة، وإن الشعب الفلسطيني هو من يدفع الثمن في النهاية.

مضامين الفقرة الثالثة: المتحف المصري الكبير - "هدية مصر للعالم" بالديون

تناول جاويش الاستعدادات لافتتاح المتحف المصري الكبير في 2 نوفمبر.و قال إنه يشعر بالفخر بتاريخ مصر وحضارتها، لكنه في الوقت نفسه مستاء من الإنفاق الضخم على مشروع لن يعود بالنفع الحقيقي على المواطن المصري. حيث أشار إلى أن الدولة أنفقت مليارات على التجميل والطرق والمساحات الخضراء استعدادًا للموكب، متسائلًا: لماذا لا يتم رفع كفاءة الطرق إلا عندما يكون هناك موكب أو حفل رئاسي؟ ولماذا لا تُحافظ الدولة على النظافة والتجميل بشكل دائم لخدمة المواطن؟

أوضح أن فكرة المتحف تعود للتسعينات، وأن مبارك وضع حجر الأساس عام 2002، ثم تعثر التمويل المحلي فاعتمدت الدولة على قروض يابانية بقيمة ثمانمائة مليون دولار بفائدة 1.5%، وأن تكلفة موكب المومياوات وحده بلغت ملياري جنيه، بينما ما زالت مصر تسدد أقساط وفوائد القروض حتى عام 2025. أضاف أن الحكومة تقدر أن يجذب المتحف سبعة ملايين سائح سنويًا بعوائد تبلغ مليار دولار، لكنه تساءل: كيف يستقيم أن تستلف مليارًا لتبني مشروعًا سيجلب لك مليارًا في السنة وأنت غارق في الفوائد والديون؟

استشهد جاويش بما كتبه الإعلامي حافظ الميرازي الذي انتقد شعار "هدية مصر للعالم"، موضحًا أن المتحف مول بالقروض اليابانية وليس تبرعًا، وأن الأولى هو تسديد الديون بدل التفاخر بمشروعات فخمة، فحتى توسعة قناة السويس التي وُصفت بالهدية تحولت لاحقًا لعبء اقتصادي. وبيّن جاويش أن الدين الخارجي المصري بلغ مائة وواحدًا وستين مليار دولار بنهاية يوليو 2025، بزيادة أربعة مليارات ونصف خلال ثلاثة أشهر فقط، لتصبح مصر ثاني دولة في العالم بعد أوكرانيا في مخاطر أزمة الديون بإجمالي 377 مليار دولار، وسخر قائلًا إن البلد التي تغرق في الديون لا يمكن أن تتفاخر بمهرجانات فخمة لا تفيد إلا شخصًا واحدًا هو السيسي.

وأشار جاويش إلى ما سماه "لعبة الكيد السياسي" بين السعودية ومصر، موضحًا أن قناة العربية استضافت فاروق حسني للحديث عن دور مبارك في المتحف، بينما تجاهل الإعلام المصري هذا الجانب. واعتبر أن الحفل الضخم الذي أحياه السيسي بمشاركة مطربين مثل محمد سلام وأمل ماهر كان ردًا على الموقف السعودي، وقال ساخرًا إن محمد بن سلمان يمكن أن يستدعي السيسي ويقول له: "ولد، إيه مشكلتك؟ اقعدوا وخلصوا القصة!"، في إشارة إلى التوتر الطفولي في العلاقة بين البلدين.

مضامين الفقرة الرابعة: ترامب والتهديد النووي والصين في موقع قوة

انتقل جاويش إلى الملف الأمريكي، حيث ناقش عبر الإنترنت مع الكاتب عبد الرحمن يوسف تصريحات دونالد ترامب عن استئناف التجارب النووية الأمريكية بعد توقف دام ثلاثين عامًا، معتبرًا أن هذه التصريحات ليست سوى تلويح بالقوة لأغراض سياسية. أوضح عبد الرحمن يوسف أن روسيا كانت قد أعلنت تجارب لقاذفات قادرة على حمل رؤوس نووية، وأن الصين أجرت مناورات قرب تايوان، وأن ترامب شعر بأن أمريكا يتم تحديها فقرر الرد إعلاميًا ليظهر بمظهر القوي، لكنه لم ينفذ شيئًا فعليًا، لأن التجارب النووية تتطلب تجهيزات تستغرق سنوات. وأضاف أن ترامب يستخدم صلاحياته بطريقة ملتوية، فيحوّل العمليات العسكرية إلى "عمليات أمنية محدودة" ليتجاوز موافقة الكونجرس، تمامًا كما يفعل حكام العالم الثالث الذين يتلاعبون بالقانون لكسب الوقت.

تحدث عبد الرحمن يوسف أيضًا عن لقاء ترامب بالرئيس الصيني في كوريا الجنوبية، الذي وصفه ترامب بأنه "اجتماع مذهل"، حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية إلى 47%، واستئناف الصين شراء فول الصويا والمنتجات

الزراعية الأمريكية، وتأجيل قيود المعادن النادرة لمدة عام. قال يوسف إن الصين في موقع قوة، لأنها استخدمت ورقة المزارع الأمريكي الذي يمثل قاعدة ترامب الانتخابية، إذ كادت ملايين الأطنان من فول الصويا الأمريكي تتلف بعد أن توقفت الصين عن استيرادها. وأكد أن ترامب هو من سعى إلى اللقاء مع الرئيس الصيني، وأن الصين أظهرت قدرتها على إيلامه اقتصاديًا، مشيرًا إلى أن ترامب لا يستطيع أن يتعامل مع الصين بأسلوب التنمر الذي يستخدمه مع القادة الأوروبيين.

مضامين الفقرة الخامسة: المغرب - محاكمة جيل Z رغم الاستجابة الشكلية

خصص جاويش فقرته الاخيرة من الحلقة بعرض ملف المغرب، حيث استضاف الكاتب والمحلل السياسي محمد أبو العنين عبر الإنترنت للحديث عن إعلان السلطات المغربية توجيه اتهامات إلى أكثر من ألفين وأربعمائة وثمانين شخصًا على خلفية الاحتجاجات الشبابية في سبتمبر، بينهم ألف وأربعمائة وثلاثة وسبعون رهن الحبس الاحتياطي ومئتان وثلاثة وثلاثون صدرت بحقهم أحكام وصلت إلى خمس عشرة سنة سجنًا. قال أبو العنين إن هذه الأرقام تكشف أن النظام المغربي لم يتعامل مع الحراك بروح الإصلاح الحقيقي، وإن الاستجابة الحكومية شكلية لا تمتد لعلاج الأسباب الحقيقية للأزمة، موضحًا أن المشكلة تكمن في بنية النظام السياسي التي تتركز فيها السلطة بيد "المخزن"، وأن التعديلات التي جرت عام 2011 كانت شكلية لم تمس جوهر السلطة.

أوضح أن الحراك الشبابي الأخير يبدو في ظاهره ذا مطالب اجتماعية واقتصادية، لكنه في جوهره سياسي لأن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان، وأن هذا الحراك يتميز بالعفوية، ما يجعله ينتشر بسرعة ويصعب قمعه، لكنه في المقابل يفتقر إلى التنظيم وإلى قيادة تفاوضية قادرة على تحويل المطالب إلى خطوات عملية. قال إن السلطة من جانبها ألقت بعض المزايا الاجتماعية المحدودة دون معالجة الفساد المتفشي، وأن الشباب يظن أن أدوات الاتصال الحديثة يمكن أن تحل محل التنظيم السياسي الحقيقي، وهذا وهم خطير. وأضاف أن السلطة أيضًا لم تتطور ولم تدرك أن القبضة الأمنية لم تعد قادرة على إخضاع الأجيال الجديدة، وأن أقصى ما يمكنها فعله هو تأجيل الانفجار لا منعه. وختم بالقول إن المواجهة المقبلة في المغرب ستكون أشد وأعنف لأن الأسباب العميقة للأزمة لا تزال قائمة دون معالجة.

وفي ختام الحلقة قال جاويش إن ما يجري من السودان إلى غزة ومن القاهرة إلى الرباط مرورًا بواشنطن وبكين، يربطه خيط واحد من القمع والفساد والفشخرة والتواطؤ، وإن الشعوب حين تصمت طويلًا يكون انفجارها أقرب مما يتخيل الجميع.

حوار خاص مع باسل عادل رئيس حزب الوعي

(الفضائيات . برنامج المنصة)

مضامين الفقرة الأولى: باسل عادل يكشف ملامح وتفاصيل حزب الوعي

في حلقة جديدة من برنامج «أسئلة صعبة» الذي تقدمه الإعلامية صفاء حجازي، استضافت الحلقة الدكتور باسل

عادل، رئيس حزب الوعي، في حوار تناول رؤيته للمشهد السياسي الراهن، ومسار تأسيس حزبه الجديد، وتوازن مواقفه بين دعم الدولة وممارسة المعارضة الإصلاحية.

أكد الدكتور باسل عادل أن حزب الوعي لا يمكن تصنيفه كحزب "موالي طول الوقت" ولا كمعارض تقليدي، مشددًا على أن الحزب اختار موقعه السياسي في ما وصفه بـ «اليمين الدافئ» وهو تيار وسطي إصلاحي يمارس المعارضة الهادئة المتزنة التي لا تهدم الدولة، بل تسعى لتقويم الأداء وتصحيح المسار.

وأوضح أن الحزب يتبنى ما يسميه «المعارضة الإصلاحية»، أي معارضة تستند إلى المنهج والعقل، وتقدّم بدائل واقعية بدلًا من الاكتفاء بالانتقاد، مؤكدًا أن مصر في حاجة إلى أصوات سياسية ناضجة تمارس النقد من داخل الإطار الوطني.

وقال عادل إن حزب الوعي يقف بحزم إلى جانب الدولة المصرية في ملفاتها الخارجية، معتبرًا أن هذا الموقف هو امتداد طبيعي لمسؤولية وطنية لا تقبل المزايدة.

وأشار إلى أن الحزب، حين كان لا يزال يُعرف باسم كتلة الحوار، شارك في المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي دعت إليها الأحزاب الوطنية رفضًا لمخططات تهجير الفلسطينيين بعد أحداث 7 أكتوبر، كما شارك في الوقفات التضامنية عند معبر رفح دعمًا لموقف الدولة المصرية الثابت في مواجهة التهجير القسري.

وأكد أن الحزب يعتبر هذا الموقف "تعبيرًا عمليًا عن انحيازه للدولة المصرية في قضاياها القومية"، موضحًا أن الملف الخارجي هو مساحة توافق وطني لا مجال فيها للخلاف السياسية.

على الجانب الآخر، كشف رئيس الحزب أن لدى حزب الوعي ملاحظات كثيرة جدًا على أداء الدولة في الملفات الداخلية، خصوصًا فيما يتعلق بالاقتصاد والقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الحزب يرى أن الإصلاح الاقتصادي الحالي بحاجة إلى إعادة توازن يراعي البعد الاجتماعي ويحمي الطبقات المتوسطة والضعيفة، مع ضرورة فتح المجال بشكل أوسع أمام القطاع الخاص.

كما انتقد ما وصفه بـ «تغول الدولة في النشاط الاقتصادي»، معتبرًا أن زيادة تدخل الدولة في السوق أضعف المنافسة وقلّص فرص القطاع الخاص في النمو. كما أكد أن هذه الملاحظات لا تعني معاداة الدولة، بل هي محاولة لتصحيح المسار من داخل الإطار الوطني، مشيرًا إلى أن الحزب يسعى لأن يكون "صوتًا عاقلًا" لا يصفّق لكل قرار ولا يعارض لمجرد المعارضة.

واختتم هذه الفقرة بقوله إن «الوعي» يهدف إلى تمثيل تيار سياسي جديد يجمع بين الوطنية والجرأة، ويؤمن بأن النقد المخلص هو أحد أشكال دعم الدولة وليس خصومة معها.

مضامين الفقرة الثانية: تمويل الحزب وحقيقة شراء المقاعد والإحباط بعد انتخابات الشيوخ

كشف الدكتور باسل عادل، عن تفاصيل دقيقة تتعلق بتمويل الحزب، وحقيقة ما تردد حول شراء العضويات والمقاعد، إضافة إلى تقييمه لأسباب غياب الحزب عن مقاعد مجلس الشيوخ رغم الحضور الإعلامي القوي الذي صاحب تأسيسه.

وخلال الحوار، حرص عادل على تفنيد الاتهامات بوضوح، مؤكدًا أن الحزب يعتمد على الخبرة السياسية والإدارية وليس على المال السياسي، وأنه يمثل تيارًا إصلاحيًا وطنيًا نزيهًا لا يتورط في ممارسات مشبوهة مثل شراء المقاعد أو استغلال النفوذ.

تمويل الحزب ونفي بيع المقاعد

بدأت الفقرة بسؤال من الذي يمول الحزب؟ ورد الدكتور باسل موضحًا أن التمويل لم يأت من رجال أعمال أو من دعم حكومي، بل من الخبرات السابقة في إدارة التمويل السياسي وهي خبرات اكتسبها خلال سنوات عمله العام والبرلماني.

وأوضح أن الحزب أُنشئ في فترة استعداد انتخابي نشط، وهو ما شجع كثيرين على المشاركة الطوعية في الدعم المالي والمعنوي، خاصة من الشباب والمستقلين الذين وجدوا في الحزب مشروعًا سياسيًا يعيد الأمل في العمل العام.

وشدد على أن تكاليف التأسيس والظهور الإعلامي كانت محدودة للغاية، وأن ما جعل الحزب مميزًا هو قدرته على قراءة المشهد السياسي والتخطيط الذكي، وليس ضخامة الإنفاق أو الحملات الإعلانية.

وردًا على التساؤلات حول شراء العضويات أو المقاعد البرلمانية، نفى عادل تمامًا هذا الاتهام، مؤكدًا أن الحزب يرفض فكرة المتاجرة بالسياسة، أو تقديم المناصب مقابل المال.

وأوضح أنه يعارض ظاهرة إنفاق بعض المرشحين عشرات الملايين فقط للحصول على "وجاهة اجتماعية" أو امتيازات برلمانية، مؤكدًا أن حزب الوعي جاء ليكسر هذا النمط الفاسد من الممارسة السياسية، وليؤسس لثقافة جديدة قوامها الكفاءة والانتماء والشفافية.

كما جدّد التأكيد على أن الحصول على حزب "الوعي" كان عبر اندماج مشروع "كتلة الحوار" مع الحزب المرخص سابقًا برئاسة المهندس محمود طاهر، دون أي مقابل مادي أو دعم من جهات رسمية، موضحًا أن ما حدث كان "إتاحة سياسية" وليست "رعاية من الدولة".

غياب الحزب عن مقاعد مجلس الشيوخ

انتقل الحوار بعد ذلك إلى نتائج انتخابات مجلس الشيوخ، والتي شكّلت محطة صعبة في مسيرة الحزب، بعد أن خرج بلا أي مقاعد رغم الحراك الكبير الذي سبقه.

اعترف الدكتور باسل عادل أن النتيجة كانت محبطة، خاصة في ظل الجهود الكبيرة التي بذلها المرشحون والكوادر، لكنه شدّد على أن الهزيمة لم تكن نهاية الطريق، بل بداية مراجعة سياسية جادة داخل الحزب.

وعن أسباب عدم إدراج حزب الوعي ضمن قائمة التحالف الانتخابي الكبرى، قال عادل إن الرد الذي تلقّوه بأن الحزب "جديد" لا يبدو منطقيًا، لأن قيمة الحزب تُقاس بعطائه وتأثيره وليس بعمره.

وأضاف أن هناك أحزابًا أقدم لم تقدّم أي مبادرات سياسية حقيقية، بينما استطاع الوعي خلال شهور أن يقدّم خطابًا إصلاحيًا محترمًا. كما أشار إلى أن العمل الفردي الانتخابي أصبح شبه مستحيل في ظل انتشار المال السياسي والرشاوى الانتخابية والعصبيات، معتبرًا أن نظام القوائم هو البوابة الوحيدة المتاحة حاليًا أمام الأحزاب الجادة لدخول الحياة النيابية.

وتطرق إلى واقعة استقالة المرشح علي فايز بعد الإعادة، معتبرًا أن ذلك كان انعكاسًا لمشكلة عامة في المشهد السياسي، وهي غياب الانتماء الحزبي الحقيقي لدى المرشحين والجمهور على حد سواء.

ورفض عادل الخوض في تفاصيل الخلافات الداخلية التي أثيرت حول الانتخابات، مؤكدًا أن ما حدث "طبيعي ويحدث في كل الأحزاب بعد أي استحقاق انتخابي"، وأن الحزب حاليًا في مرحلة إعادة بناء وتنظيم داخلي استعدادًا للاستحقاقات القادمة.

مضامين الفقرة الثالثة: "باسل عادل يقيم أداء المعارضة وحزب الوعي يبدأ مرحلة فكرية جديدة لما بعد الانتخابات

أوضح عادل أن تجربته المزدوجة في السلطتين التنفيذية والتشريعية منحته قدرة على التفرقة بين من يتحدث بحرية كبرلماني، وبين من يتحمل مسؤولية القرار كمسؤول تنفيذي. وقال إن هذه الخبرة جعلته يتبنى مبدأ "النقد البناء والموضوعي" بعيدًا عن المزايدات السياسية، مؤكدًا أنه أصبح أكثر تقديرًا لحجم المسؤولية التي تتحملها الحكومة عند تنفيذ القرارات.

موضحًا أن الفرق بين البرلماني والمسؤول التنفيذي، فالأول يستطيع الحديث بحرية وانتقاد القرارات دون تحمل تبعاتها، بينما الثاني يحمل مسؤولية القرار وتأثيره المباشر على الناس.

وقال إن تجربته كنائب وزير جعلته أكثر وعيًا بحدود النقد، وأكثر حرصًا على أن يكون نقده بناءً وموضوعيًا، لأن من يقف في موقع التنفيذ يدرك جيدًا صعوبة اتخاذ القرار، وحجم التحديات الواقعية التي تواجه الدولة.

وانتقل بعد ذلك إلى تقييم أداء المعارضة في البرلمان الحالي، موضحًا أن المعارضة المصرية، رغم امتلاكها كوادر مميزة، لم تستطع حتى الآن ترك تأثير حقيقي داخل المجلس.

وأضاف أن غياب الأجندة التشريعية الواضحة وضعف التنسيق بين الأحزاب المعارضة أدى إلى حالة من التشتت، جعلت المعارضة تبدو كأنها تتحرك دون رؤية أو خطة موحدة.

وأكد أن المعارضة تحتاج إلى أن تعود لدورها الحقيقي في تقديم بدائل وبرامج عملية، لا أن تكتفي بالتصريحات الإعلامية أو المواقف الانفعالية.

و تحدث باسل عادل عن خطط حزب الوعي المستقبلية، موضحًا أن الحزب يدخل مرحلة جديدة تعتمد على "الشغل الفكري" وليس فقط على التواجد في الانتخابات أو البرلمان.

وقال إن الحزب يعمل حاليًا على إعداد مجموعة من مشروعات القوانين التي تعكس فكره الإصلاحي، وسيتم عرضها للرأي العام والمجالس النيابية لتكون وسيلة للاشتباك السياسي الإيجابي مع القضايا الحقيقية للمجتمع.

وأشار إلى أن الحزب يركز في هذه المرحلة على بناء كوادر شابة واعية فكريًا، وقادرة على خوض العمل السياسي

بروح جديدة تقوم على الفهم العميق والتفاعل مع الشارع.

أما فيما يخص علاقة الحزب بتحالفات المعارضة، فأوضح أن حزب الوعي منفتح على جميع التيارات السياسية، لكنه يحتفظ بمسافة من التيارات اليسارية الراديكالية بسبب اختلاف الرؤى والأفكار.

وكشف أن الحزب فوجئ بتشكيل بعض التحالفات السياسية مؤخرًا دون التشاور معه، رغم أنه من الأحزاب الفاعلة في الساحة، لكنه أكد أن الحزب لن يتوقف بسبب ذلك، بل سيواصل عمله المستقل ويطرح أفكاره وخططه دون انتظار دعوة من أحد.

وأضاف أن العمل الحقيقي لا يكون فقط في التحالفات، بل في الاستمرارية والمثابرة على تقديم بدائل واقعية تكسب ثقة الشارع.

وفي ختام الحوار، أكد الدكتور باسل عادل أن حزب الوعي مستمر في طريقه الإصلاحي، وأن لديه ثقة كاملة في ذاته وفي قدرته على صناعة تأثير سياسي ملموس في السنوات المقبلة، موضحًا أن رصيد الحزب لا يُقاس بعدد المقاعد، بل بقدرته على البقاء والتأثير الفكري والسياسي.

وشدد على أن المعارضة الهادئة والعقلانية هي التي تساهم في دعم استقرار الدولة دون أن تتخلى عن دورها الرقابي والنقدي، معتبرًا أن بناء وعي سياسي جديد هو الهدف الأكبر للحزب في المرحلة المقبلة.

حوار خاص| وزير الخارجية الأسبق الدكتور نبيل فهمي و حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية

(الفضائيات . برنامج يحدث في مصر)

مضامين الفقرة الأولى: مأساة مدينة الفاشر

سلط الإعلامي شريف عامر الضوء على الكارثة الإنسانية التي تضرب مدينة الفاشر في إقليم دارفور بالسودان، والتي وصفها بأنها واحدة من أقسى المآسي الإنسانية في العالم حاليًا.

استهل شريف عامر الحلقة بتساؤل لماذا ننظر إلى غزة ونغفل عن السودان؟

في إشارة إلى تجاهل المجتمع الدولي والإعلام العالمي لما يجري من جرائم وانتهاكات مروّعة في السودان، وخاصة في مدينة الفاشر التي تعيش حالة انهيار إنساني كامل.

عرض البرنامج مقاطع مصورة صادمة تُظهر حجم الدمار والعنف والقتل الذي تتعرض له المدينة، مؤكدًا أن ما يجري هناك تجاوز حدود الحرب، وتحول إلى جرائم إبادة ضد المدنيين.

قال شريف عامر إن السودان يشهد اليوم أكبر موجة نزوح إنساني في العالم، حيث اضطر أكثر من مليون ونصف شخص إلى الفرار من الفاشر وحدها هربًا من العنف.

وأشار إلى أن سكان المدينة وجدوا أنفسهم في مواجهة مليشيات مسلحة بلا عقل أو منطق، في إشارة إلى قوات الدعم السريع التي تتحمل، بحسب وصفه، الجزء الأكبر من الجرائم والانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال العامين الماضيين.

وأوضح أن الجيش السوداني يمتلك قدرًا من الانضباط والنظام العسكري، على عكس قوات الدعم السريع التي لا تخضع لأي هيكل منظم، مما أدى إلى فوضى أمنية واسعة تسببت في نزوح جماعي ومعاناة إنسانية غير مسبوقة.

لفت عامر إلى أن 12 مليون سوداني يعيشون حالة نزوح ولجوء داخلي، وأن 24 مليون شخص يعانون من الجوع، بينهم نحو 40% من السكان لا يجدون ما يكفيهم من الطعام.

ووصف المشهد بأنه مروع ويتجاوز حدود الخيال الإنساني، مؤكدًا أن القانون الدولي الإنساني أصبح من أكثر المفاهيم ترديدًا في المؤتمرات والبيانات، لكنه في الوقت نفسه أكثر المبادئ انتهاكًا على أرض الواقع. كما استعرض عامر خلفية تاريخية عن مدينة الفاشر، مشيرًا إلى أنها كانت من أهم المدن التجارية والثقافية في غرب السودان، إلا أنها اليوم تحولت إلى منطقة منكوبة بالكامل.

وقال إن آلاف السكان يعيشون في العراء وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والرعاية الصحية، بعدما فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم. وأكد أن الصور القادمة من هناك تختصر حجم المأساة التي يعيشها الشعب السوداني منذ أكثر من ثلاث سنوات من الحرب والاقتتال الداخلي.

كما أوضح عامر أن مجلس الأمن عقد جلسة طارئة لمناقشة تقارير لجنة تقصي الحقائق حول دارفور، والتي وثّقت جرائم قتل واغتصاب وإعدامات ميدانية بحق المدنيين.

ورغم فداحة هذه التقارير، أشار إلى أن رد فعل المجتمع الدولي لا يزال ضعيفًا، مؤكدًا أن العالم يتعامل مع السودان كمشهد بعيد لا يعنيه، في حين أن ما يحدث هناك هو كارثة إنسانية بكل المقاييس.

اختتم شريف عامر الحلقة و قال : الصور القادمة من الفاشر لا تحتاج إلى تعليق... العين تبكي قبل أن تتكلم، والضمير الإنساني أمام اختبار صعب، لأن السودان اليوم ينزف والعالم ما زال صامتًا."

وأكد أن السكوت على ما يجري لم يعد مقبولًا أخلاقيًا أو إنسانيًا، داعيًا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه الشعب السوداني وإنهاء هذه المأساة الممتدة.

مضامين الفقرة الثانية: حوار خاص مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية

في الجزء الثاني من الحلقة ، استضاف الإعلامي شريف عامر المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في حوار خاص تناول أبرز الملفات الاقتصادية والاستثمارية في مصر خلال الفترة الحالية.

وتحدث الوزير عن خطة الدولة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكيفية تهيئة مناخ الاستثمار، إلى جانب جهود الحكومة في دعم القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال، فضلًا عن استعراض أبرز الاتفاقيات الجديدة ومجالات التعاون مع الدول الشريكة.

كما تطرق الحوار إلى مستقبل التجارة الخارجية المصرية، وموقف الدولة من الشراكات الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين والحلول المطروحة لتجاوزها.

سأل الإعلامي شريف عامر: هل تمتلك مصر براند اقتصادي؟

ورد الوزير حسن الخطيب موضحًا أن مصر تمتلك المقومات الكاملة لتأسيس براند اقتصادي عالمي، لكنها لم تستغلها بالقدر الكافي في العقود الماضية بسبب تشتت السياسات الاقتصادية وعدم وجود رؤية طويلة الأمد.

وأكد أن الدولة الآن تعمل على صياغة هوية اقتصادية واضحة لمصر من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية، والاستفادة من موقعها الجغرافي كبوابة بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، مشيرًا إلى أن التحولات الاقتصادية العالمية الحالية من إعادة توزيع سلاسل الإمداد إلى التوجه نحو الطاقة النظيفة تمثل فرصة ذهبية لا يجب أن تضيع.

وقال الوزير: ما يحدث اليوم من تغير في موازين الاقتصاد العالمي هو فرصة نادرة.. ومصر مؤهلة تكون مركز إنتاجي وتصديري ضخم يخدم أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا.

وأضاف أن الحكومة تسعى لتأسيس سياسات اقتصادية مستقرة وطويلة المدى، لأن المستثمر لا يبحث عن الحوافز المؤقتة بقدر ما يبحث عن الاستقرار والثقة.

إزالة العوائق أمام المستثمرين.. وتجديد الثقة

أكد الوزير أن العلاقة مع المستثمرين الأجانب بدأت تتغير بشكل جذري، موضحًا أن مصر فتحت صفحة جديدة قائمة على الشفافية وتبادل الثقة بعد سنوات كان التركيز فيها فقط على تقديم حوافز ضريبية مؤقتة دون إصلاح هيكلي حقيقي. وأشار إلى أن وزارة الاستثمار تعمل على إزالة العقبات البيروقراطية التي كانت تعطل المشروعات، مثل بطء استخراج التراخيص وصعوبة تخصيص الأراضي. وقال إن هناك توجهًا حاليًا لتطبيق نظام النافذة الموحدة لتقديم كل الخدمات للمستثمرين إلكترونيًا، لتقليل الوقت والاحتكاك المباشر بالموظفين، مؤكدًا أن الحكومة تضع نصب عينيها تجارب ناجحة في المنطقة مثل المغرب والإمارات كنماذج لتبسيط الإجراءات.

كما أوضح أن القطاعات الأكثر جاهزية للاستثمار حاليًا تشمل السياحة، وصناعات الملابس الجاهزة، والأغذية، موضحًا أن الوزارة تعمل على تهيئة البيئة القانونية والإدارية التي تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على ضخ استثمارات جديدة.

خفض زمن الإفراج الجمركي.. إصلاحات في التجارة الخارجية

تحدث الوزير باستفاضة عن جهود الحكومة في تسريع عمليات الاستيراد والتصدير، موضحًا أن أحد أكبر التحديات كان طول فترة الإفراج الجمركي، والتي كانت تصل إلى 16 يومًا في المتوسط.

وأكد أن الوزارة نفذت 29 إجراءً إصلاحيًا لخفض هذه المدة إلى 5.8 أيام فقط، موضحًا أن الهدف الآن هو الوصول إلى يومين فقط، وهو المعدل المعمول به في دول الخليج مثل السعودية.

وأشار إلى أن ذلك تم بفضل التعاون بين وزارات المالية، والنقل، وهيئة الجمارك، والموانئ، مع تطبيق نظام تتبع إلكتروني للسلع يتيح للمستورد معرفة موقف بضاعته لحظة بلحظة.

وأضاف الوزير أن أحد المقترحات التي طُرحت هي زيادة عدد أيام العمل في الموانئ إلى 7 أيام أسبوعيًا بدلًا من 5

لتسريع حركة التجارة وتقليل التكدس، مؤكدًا أن هذه الخطوة ستنعكس بشكل مباشر على سرعة الإنتاج الصناعي وتخفيض تكاليف الاستيراد.

السياسات النقدية والتضخم.. السيطرة على «أخطر أمراض الاقتصاد»

خصص الوزير جزءًا كبيرًا من حديثه للحديث عن مشكلة التضخم، التي وصفها بأنها «أخطر مرض يمكن أن يصيب أي اقتصاد».

وأوضح أن التضخم في مصر كان قد وصل إلى نحو 40%، ما تسبب في ارتفاع الأسعار بشكل مؤلم للمواطنين، لكنه أكد أن الحكومة والبنك المركزي نجحا في خفض المعدلات إلى 12% فقط خلال الأشهر الأخيرة، مع خطة للوصول إلى 7–9% خلال العام المقبل.

وقال الوزير: الهدف الآن أن نضع التضخم تحت السيطرة التامة. البنك المركزي يسير في مسار واضح ومدروس، وسعر الصرف لم يعد هو القضية الأهم، بل الحفاظ على استقرار الأسعار وقدرة المواطن على الشراء.

وأوضح أن مصر تسير نحو تحقيق نقطة توازن اقتصادية تتيح للقطاع الخاص التوسع بثقة، وأن الاقتصاد المصري بحجمه وسكانه يجب أن يتعايش مع معدلات تضخم بين 5% و7% مثل معظم الاقتصادات النامية الناجحة.

برنامج الطروحات.. من البيع إلى الاهتمام بالأصول

انتقل الحوار بعد ذلك إلى ملف الطروحات الحكومية، حيث أكد الوزير أن الحكومة ملتزمة تمامًا بوثيقة سياسة ملكية الدولة الصادرة عام 2022، والتي تحدد دور الدولة في الاقتصاد بوضوح.

وأوضح أن الوزارة أجرت حصرًا دقيقًا لجميع الشركات المملوكة للدولة، وتبين أن عددها يقارب 500 شركة بين ملكية كاملة وجزئية. وأشار إلى أن العائدات الحالية من هذه الشركات هزيلة جدًا مقارنة بحجم أصولها، وهو ما وصفه الوزير بـ«الفرصة الضائعة». كما أكد أن الهدف الآن هو تعظيم العائد من الأصول، سواء عن طريق إعادة هيكلتها أو الشراكة مع القطاع الخاص أو طرح جزء من ملكيتها في البورصة لتوسيع قاعدة الملكية. وأوضح أن صندوق مصر السيادي يلعب دورًا محوريًا في إدارة هذه الأصول بأسلوب القطاع الخاص، من خلال إدارة محترفة وخطط واضحة لتعظيم القيمة السوقية وتحقيق أرباح مستدامة.

كما طمأن العاملين في هذه الشركات، مؤكدًا أن القلق من فقدان الوظائف غير وارد إطلاقًا، لأن الهدف هو تكبير الشركات وتوسيع طاقتها الإنتاجية وليس تصفيتها أو تقليصها.

وأشار الوزير إلى أن البرلمان أقر مؤخرًا قانون إنشاء وحدة إدارة الكيانات المملوكة للدولة، والتي ستبدأ عملها التنفيذي في 2 نوفمبر، لتتولى إعادة هيكلة الشركات ودمجها أو تجهيزها لنقل ملكيتها إلى الصندوق السيادي. وعن التحول الرقمي في الخدمات الاستثمارية كما كشف الوزير أن رئيس الوزراء كلفه رسميًا بتوفير منصات رقمية إلكترونية موحدة لتقديم كل خدمات الاستثمار للمواطنين والشركات. وأوضح أن المنصات ستتيح للمستثمر إنهاء كل إجراءاته — من تسجيل الشركات إلى إصدار التراخيص — دون الحاجة للحضور الشخصي أو التعامل الورقي. وأكد أن هذا التوجه جزء من التحول الرقمي الشامل الذي تتبناه الدولة، موضحًا أن الخدمات الرقمية ستقلل من البيروقراطية وتزيد من الشفافية، وهو ما سيعزز ثقة المستثمرين في النظام الإداري المصري.

الطاقة المتجددة.. «الفرصة الذهبية» القادمة

سلط الوزير الضوء على قطاع الطاقة المتجددة باعتباره أكبر فرصة اقتصادية أمام مصر في المرحلة المقبلة.كما أوضح أن إحدى الشركات الصينية الكبرى أبلغته خلال زيارته الأخيرة لبكين أن مصر يمكنها توليد ما بين 700 إلى 1000 جيجاوات من الطاقة الشمسية فقط، وهي كمية هائلة تفتح الباب أمام تصدير الكهرباء للدول المجاورة.

وأكد أن مصر تمتلك كل المقومات لتوطين صناعة الألواح الشمسية، مشيرًا إلى أن 3 إلى 4 شركات بدأت بالفعل الإنتاج في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأوضح أن رمال السيليكا المصرية تعد من أنقى أنواع الرمال في العالم، وهي المكون الأساسي في صناعة الألواح، بينما يمكن استيراد باقي المكونات من دول إفريقيا لتقوية التكامل الإقليمي الصناعي.

وقال الوزير إن ما تم إنجازه في البنية التحتية خلال السنوات العشر الأخيرة من طرق وموانئ ومناطق صناعية هو ما يجعل مصر جاهزة الآن لتكون مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة والتصنيع الأخضر.

اختتم الوزير حديثه بالتأكيد على أن الاقتصاد المصري يسير في الاتجاه الصحيح رغم الصعوبات العالمية. وأشار إلى أن صافي الاحتياطي النقدي وصل إلى 50 مليار دولار، وهو ما يعكس قوة المركز المالي وثقة المستثمرين الدوليين. موضحًا أن موقع مصر الجغرافي يؤهلها لأن تكون مركزًا إقليميًا للتجارة والصناعة، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصري يمكن أن ينمو ثلاثة أضعاف حجمه الحالي خلال السنوات المقبلة إذا استمرت السياسات الحالية بثبات وانضباط.